الخروج من العراق: خطة عملية للانسحاب الآن (7)

الانسحاب ليس أمراً سياسياً بل هو مطلب استراتيجي.. كان العراق قبل الغزو خالياً من الارهابيين واليوم هو مرتع لهم

أمة تعاني من سياسة فاشلة وقائد ساذج لن تكون قادرة على ان تحقق في المستقبل ما عجزت عنه في الماضي

جورج ماكغفرن ووليام بولك

تنشر «القدس العربي» بعض فصول الكتاب الذي سيصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وضعه الباحثان الدكتور جورج ماكغفرن والدكتور وليام بولك، ويقترح الباحثان في كتابهما خطة عملية للانسحاب من العراق «الآن».

كيف الخروج من العراق؟

بحثنا في الفصول السابقة لماذا ينبغي على أمريكا الخروج من العراق، وسنضع في هذا الفصل خطة تبين كيف يمكن انجاز الخروج بشكل يخفف من الضرر الذي أصاب العراق وأمريكا معاً.

انه لمن المفيد للولايات المتحدة ألا نترك وراءنا عراقاً يحفل بأناس يكرهون أمريكا وسيطلبون الثأر لأنفسهم من جراء الحرب، فبعد أكثر من ثلاث سنوات من القتال والاحتلال لا يمكن انجاز خروج كريم بشكل مثالي. انه لمن الأسهل دائماً الدخول في وضع سيء من الخروج منه. ثمة مرارة كثيرة ضد أمريكا في العراق؛ فالكثير من الناس قد فقدوا أبناءهم وآباءهم وأجدادهم وجيرانهم وأصدقاءهم في ما يعتقدون أنها كانت حرباً غير عادلة واحتلالاً قمعياً. هذا ومهما كانت حسنات وسيئات النظام الاجتماعي القديم فانه قد تخلخل، فالذين كانوا بالأمس جيراناً هم الآن يخاف أحدهم الآخر. أما الممتلكات فقد دُمرت أو تضررت. وتلاشت أموال التوفير بفعل التضخم وقلة الدخل وكلفة المعيشة العالية جداً. والفئات العاملة فقدت معنوياتها بسبب تفشي البطالة. وقد بات الملايين من الناس يعانون حياةً بلا كهرباء أو ماء أو مجار صالحة للتخلص من النفايات. لا بد من الخروج من هذا الوضع الصعب جداً الذي تجد أمريكا نفسها فيه ولا بد من دفع الكلفة المترتبة على ذلك. على أنه كلما طال التأخير في مواجهة الواقع صارت تلك الكلفة أعلى. ان بعضها مرتفع الآن ولكن السيطرة عليها أفضل من الاستمرار في زيادتها. وما دمنا «سنظل على المسار» فلنا أن نتوقع أن تمضي الحالة العراقية من سيء الى أسوأ وربما سريعاً.

ان بعض الاجراءات التي اقترحت لمعالجة مشاكل محددة هي ليست سوى مسكنات. ومثل هذه الاجراءات خطرة لأنها مضللة: فهي في ظاهرها تقدم حلولاً وهي في الواقع انما تبرر عدم ايجاد حلول للقضايا الأساسية. ان بعضاً آخر من الاجراءات المقترحة قد تكون جذابة بذاتها ولكنها بمعزل عن برنامج منسق، لذا فمصيرها المحتمل هو الفشل. ان الاجراءات المنفردة لن تكون فعالة الا اذا كانت جزءاً من «رزمة» استراتيجية متماسكة. ومن تلك الاجراءات التي تعالج قضايا جوهرية الاجراءات المالية. وهذه هي التي تعود الأمريكيون عليها أكثر من غيرها، فاننا كشعب براغماتي وجهته مزاولة الأعمال، نحسن تنظيم تلك الفعاليات المالية. أما الاجراءات الأخرى فهي أكثر تعقيداً، كما انها اجراءات غير ملموسة. فالى جانب الاجراءات المالية، لا بد قبل اتخاذها، لا بد من ايماءات هي في الأساس سياسية وأخلاقية. أولى الايماءات هي الاقرار بحق العراقيين الأساسي لادارة شؤون حياتهم بأنفسهم.

يعتقد عدد كبير من الأمريكيين أن العراقيين لم يحسنوا عملهم جيداً في ادارة حياتهم في الماضي، وبالنظر الى ما ينشأ عن الاحتلال والتمرد فلا يحتمل أن يحسنوا ذلك العمل في القريب العاجل. وهم على حق. فالصحافة مليئة بالتقارير عن النزاعات في ما بينهم، اذ يقوم السُنّة والشيعة بمهاجمة بعضهم بعضاً، كما ان الأكراد عازمون على تحقيق الابتعاد عن الدولة العراقية الى الحد الأقصى. وبالتالي فان بعض الأمريكيين يعتقدون أن علينا ادارة حياتهم وتزويدهم بـ «الأمن» قبل اعطائهم فرصة للافصاح عما يريدون. ومنهم من يعتقد أن علينا تقسيم العراق الى ثلاثة أقسام. وقد يحدث هذا كما هو متصور، ولكنْ لا يعود الأمر الينا لكي ننفذ ذلك، وهو بالتأكيد سيعمل ضد مصالحنا وضد مصالح العراقيين. هذا وقد أعلنا عزمنا كذلك على تحويل العراقيين الى أمريكيين، أي بعبارة أخرى تحويل العراقيين الى «ديمقراطيين». ولكن كانت الديمقراطية في التجربة العراقية مفهوماً أجوف في أحسن الأحوال، كما ان كلمة الديمقراطية غالباً ما تستعمل للتغطية على الامتيازات الخاصة أو الاستبداد. ان الطرق التي نعبر بها نحن تكرسنا للديمقراطية، ومنها اعلان دستور واجراء انتخابات، وكانت طرقاً جرت محاولات للأخذ بها برعاية الانكليز في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، ولكنها لم تفض في العراق الى ما نرى أنه يمثل سيطرة شعبية على الحكومة، أو يمثل ديمقراطية. ومن غير المحتمل أن تؤدي تلك الطرق الى ذلك في المستقبل المنظور. ان على العراقيين أن يجدوا لأنفسهم نظاماً يستطيعون معه العيش بسلام وأمن وحرية بدرجة معقولة. ولن يكون ذلك النظام بالتأكيد هو النظام الذي عندنا أو ما نرغب في أن يكون عندهم، ولكننا لن نستطيع أن نجبرهم على العيش بطريقة غريبة عن ثقافتهم. كانت محاولتنا القيام بذلك فشلاً ذريعاً في تصورنا «لمعنى» حربنا. قال الرئيس بوش اننا هناك لجعل العراق آمناً من أجل الديمقراطية وان العراقيين سيشعرون بالامتنان منا. على العكس، فالعراقيون يعتقدون أننا نحاول أن نفرض عليهم طريقة غريبة للحياة. لهذا فهم يكافحون ضدنا ليس فقط لأننا أجانب بل لأننا كذلك أجانب نهاجم ثقافتهم. ان سياسة التدخل العسكرية التي أقنع المحافظون الجدد حكومة بوش باتباعها لن تنفع. انها مدعاة استياء عميق. وعلينا أن نقبل بهذه الحقيقة. فلم يكن تأكيد الرئيس وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) على «تقرير المصير للشعوب» مجرد ضرورة سياسية بل ضرورة استراتيجية كذلك. ان القومية لم تزل أشد مذهب قوةً في زماننا، فهي قد هزمت في بلد بعد آخر محاولات الدول الغنية والقوية والمسيطرة لقلب واعادة صب حيوات الشعوب التي تقهرها. وباختصار، وكما رأينا في ثلاث سنين من الحرب، فان هناك حدوداً لقوتنا ويجب علينا أن نتكيف بحسب هذه الحقيقة.

خطر البلقنة

بيد أن تيارات التقسيم الكامنة في القوميات المختلفة هي التي توقد النيران الخافتة للوحدة. لقد قلنا انه في الوقت الذي تتعرض فيه وحدة العراق للخطر ـ وان خطر التقسيم سيتعاظم ما دام الاحتلال مستمراً ـ فثمة قوى كثيرة تمسك البلاد معاً. ومن هذه القوى قوة الادراك للمخاطر التي سيواجهها مجتمع يقع فريسة للبلقنة من دول مجاورة، وللاضطراب الفظيع الذي يسببه بلا شك انحلال الدولة القومية. اننا لا نستطيع التنبؤ هل أن العراقيين سيكونون في نهاية المطاف بدرجة من الحكمة للتغلب على هذه المخاطر، كما سنكون من الغباء بمكان اذا حاولنا أن نقوم نحن بذلك عوضاً عنهم. والواقع أن ذلك سيثير أعمق الاستياء في نفوس العراقيين. ان الفكرة القائلة ان بوسعنا أن نكيف حياة العراقيين بشكل كلي هي أحد الأوهام التي قادتنا بالدرجة الأولى الى الخوض في رمال العراق المتحركة، وان الاستمرار في محاولتنا ادارة هيكل العراق ذاته لن يساعدنا على الخروج. ان الشعب العراقي، كالشعب الفيتنامي، حتى وهو في خضم صراع مرير ضدنا، انما يريد ما نطالب به نحن لأنفسنا، ألا وهو الحق بحكم نفسه بنفسه بطريقة يعتقد أنها تفضي الى تحقيق أغراض الاستقلال. ان الشعب في كل مكان، وبالتأكيد في العراق، يعتقد أن تقرير المصير هو حق أساسي. ان هذا الحق من الحكمة أن نتجنب انتهاكه ونحن نحاول الخروج من الهوة التي سقطنا فيها. وكما قال الرئيس ويلسون حين حاول اعادة تنظيم الأولويات الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الأولى، «ان هناك شيئاً واحداً فقط يمكنه أن يربط الناس بعضهم ببعض، وذلك هو الاخلاص المشترك للحق». ان صدى هذه العاطفة قد تردد بعيد غزو 2003 في كلام الكاهن كونراد ريزر (Konrad Raiser)، السكرتير العام لمجلس الكنائس العالمي، الذي قال ان «الحق» يجب أن يحدد ضمن اجماع عالمي، أي ذلك الذي دعاه توماس جفرسون (Thomas Jefferson) «احتراماً لائقاً لآراء الجنس البشري»، فما لم تحترم أمريكا الحق الأساسي للشعب العراقي بتقرير مستقبله، فان سمعتها في المجتمع الدولي التي شوهتها حرب العراق لن تُستعاد. ان اعادة اسم أمريكا الحسن ومقامها الجيد في العالم الى ما كان عليه سابقاً سيتطلب مزيجاً من العلاجات السياسية والأخلاقية والمالية، وبهذا وحده نستطيع نحن ـ ويستطيع العراقيون ـ تحقيق أحسن نتيجة ممكنة لوضع سيء ومتدهور. وبالتالي فان من المهم جداً لأمن الولايات المتحدة ـ ولترعرع التوجه نحو الحرية والديمقراطية في العراق وهو توجه لم يزل واهناً ـ أن تجد أمريكا الوسائل لانهاء الحرب في العراق بسرعة وذكاء، وبطريقة من شأنها أن تملأ من جديد، أو في الأقل ألا تجفف، ما سماه ويندل ويلكي (Wendell Willkie)، المرشح الجمهوري السابق لرئاسة الجمهورية الأمريكية، بـ«خزان حسن النية»، تلك التسمية التي يجدر ألا تنسى. ان ذلك الوداد العمومي لبلادنا كان هو القوة العظمى لأمريكا. وهكذا، وكما قال جفرسون، «دعونا نسارع الى استرداد خطانا والى الوصول من جديد الى ذلك الطريق الذي هو وحده يقودنا الى السلام والحرية والأمان».

واذ سنقوم وبشكل متسلسل ابتغاءً للوضوح، بالبحث في الخطوات التي نحتاج الى اتخاذها على «طريق» جفرسون، فاننا نؤكد أنها يجب أن تعتبر عناصر في أجندة يجري تنفيذها بصورة مشتركة. سنقوم في الفقرات التالية بابراز الفئات الرئيسية للعمل والتي يمكن أن تتجه بالعراق وأمريكا والمجتمع الدولي نحو عالم ما بعد الحرب، والذي نريده أكثر أمناً ورصانةً وتهذيباً. كذلك سنحاول أن نقوم اطاراً زمنياً وتقديرات عمومية للكلف والمنافع لكل عمل نقترحه. ونبدأ بالمتطلب الأساسي ألا وهو انسحاب قواتنا مع الفصائل العسكرية الصغيرة التابعة لأقطاب أخرى.

ـ ان البقاء في العراق ما هو بخيار، فحتى أولئك الأمريكيون الذين كانوا من أشد التواقين لغزو العراق، فان أغلبيتهم الآن تحثنا على ايجاد طريقة للخروج. ومن هؤلاء ليس فقط الاستراتيجيون المدنيون و«الصقور»، بل أيضاً القادة العسكريون والجنود المقاتلون الذين ينتظرون الخروج بحماسة شديدة. لا بل حتى العراقيون الذين يعتبرون من أشد أنصار أمريكا من قبل كبار المسؤولين لدينا عازمون على خروج العساكر من بلادهم. وقد قام وزير الخارجية العراقية الأسبق عدنان الباجه جي وهو أبرز المسؤولين العراقيين الباقين على قيد الحياة بكتابة رسالة خاصة الى وليم بولك (William Polk) قال فيها: «الحقيقة هي أن جميع العراقيين بدون استثناء يريدون رحيلاً مبكراً للقوات الأجنبية». وقد دعم قوله هذا استطلاعات قامت مجلة USA Today وفضائية سي.ان.ان (CNN) ومؤسسة غالوب، أظهرت أن 81 في المئة من العراقيين يعتبرون الأمريكيين كمحتلين لا كمحررين. ان هذا هو واقع الحال في العراق. ويجب علينا أن نقر بحق العراقيين بأن يطلبوا منا الرحيل وبتحديد تاريخ قطعي للانسحاب.

الانسحاب مطلب استراتيجي

ان الانسحاب ليس أمراً سياسياً ملحاً فحسب، بل انه كذلك مطلب استراتيجي. كان العراق قبل الغزو الأمريكي خالياً من الارهابيين. أما اليوم فان العراق، كما يقر القادة الأمريكيون وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين بشكل متكرر، قد أصبح مرتعاً لتجنيدهم وتدريبهم. وكما قال الجنرال وليم أودوم (William Odom)، الرئيس السابق لوكالة الأمن القومي، «اننا نحقق غايات بن لادن». وكلما طال أمد بقاء القوات الأمريكية في العراق ازداد الشعور لدى العراقيين وغيرهم بأن أمريكا هي عدوٌ لهم، وازداد تدفق المجندين في صفوف المعارضين لأمريكا ليس فقط في العراق وحده بل في أمكنة أخرى. ان الخطوة الأولى في عملية وقف النزيف للمصالح الأمريكية هي انسحاب قواتنا. وبما أن مصروفات الولايات المتحدة تبلغ حالياً 237 مليون دولار تقريباً في اليوم الواحد ـ أي عشرة ملايين دولار في الساعة الواحدة ـ ومع تزايد الكلف بنسبة 30 في المئة سنوياً على وجه التقريب، فان لدى أمريكا مصلحة مالية بالامتثال لطلب العراق بانسحاب مبكر. اننا نقترح أن انسحاباً على مراحل ينبغي أن يبدأ يوم 31 كانون الأول/ديسمبر 2006 أو قبله، مع الوعد ببذل جميع الجهود لاكمال الانسحاب بحلول 30 حزيران/يونيو 2007.

ان الانسحاب لن يكون من دون كلفة مالية، وهي كلفة لا مفر منها، ولا بد من أن تدفع ان عاجلاً أو آجلاً. وقرار الانسحاب سريعاً لن يتطلب مصروفات اضافية، بل على العكس، انه سيؤدي الى وفر كبير، ولكنه سيتطلب تخطيطاً دقيقاً. ولنكن صريحين للغاية: اننا لا نوصي بما يسميه معارضو الانسحاب بأننا «نلوذ بالفرار» (Cut and Run). ان ما نوصي به سيجنبنا الخروج بالقوة، ذلك أن القوات الأمريكية ستخرج بشكل منظم، وفق جدول معقول، وبطريقة ستحول من دون وقوع مزيد من الأضرار على المصالح الأمريكية. من هذه المصالح تجنب الأذى الذي يمكن أن يلحقه المشعوذون بمجتمعنا اذا أعطيت لهم فرصة استخدام الانسحاب لتفريقنا شيَعاً. علينا أن نتذكر ما فعله النازيون في ألمانيا ـ فقد قالوا لشعبهم ان جيشهم انتصر في الحرب العالمية الأولى، ولكنه طُعن من الخلف من قبل السياسيين الخونة في الداخل. وقد حاول بعض الساسة الفرنسيين الذين لا يشعرون بالمسؤولية أن يلجأوا الى التكتيك نفسه بعد حربهم الكارثية في الجزائر، ومن المؤسف أن نقول ان بعض الأمريكيين أطلقوا تهماً مشابهة عند نهاية حرب فيتنام، اذ زعموا أن الجيش ما ان ربح الحرب حتى خانه السياسيون، ولكن في كلا هاتين الحالتين وفي العراق اليوم، لم تنجز القوة العسكرية في الحقيقة الأهداف المعلنة للحرب. ان غزو العراق كان من بعض الجوانب فشلاً ذريعاً أكثر من فشل تجربتنا المحزنة والدموية في فيتنام. ان نائب الرئيس ديك تشيني (Dick Cheney) مستمر في معارضته للانسحاب كما فعل في برنامج لفضائية (CNN) في 22 حزيران/يونيو 2006. لقد أكد قائلاً: «ان أسوأ شيء ممكن على الاطلاق يمكننا أن نقوم به الآن هو تشجيع الارهابيين على القيام بما يريدوننا أن نقوم به بالضبط وهو أن نرحل». على العكس، فلو كان الارهابيون أذكياء لأرادوا منا أن نبقى لأننا نهيىء لهم الظروف التي يزدهرون فيها. ثمة دراسة أجراها معهد الدراسات الاستراتيجية في كلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي توضح أن التمرد في العراق يأخذ بالانتشار ويصبح فتاكاً أكثر فأكثر كنتيجة لسياسة الولايات المتحدة. كما ان فريقاً خاصاً من الباحثين كان قد شكله معهد كاتو (Cato) الذي يدين بمذهب الحرية قد رأى جازماً أن «وجوداً عسكرياً طويل الأمد في العراق سيكون كارثياً للولايات المتحدة». لذا يجب بذل جميع الجهود لتحقيق انسحاب القوات الأمريكية عاجلاً بأقل ما يمكن من الضرر لأمريكا والعراق معاً.

فلنتحدث بصراحة

فلنتكلم بصراحة: ان الانسحاب سيسبب ضرراً. ولكن الضرر لا مناص منه سواء بقينا في العراق أم انسحبنا منه، ففي نهاية أي تمرد قمنا بدراسته تفجر قدر معين من الفوضى، اذ يقوم المشاركون فيه باعادة تكييف علاقاتهم أحدهم بالآخر وبالسعي الى انشاء نظام مدني جديد بحسب شروطهم. ان هذا الاضطراب المتوقع يدع مجالاً للقول ـ والذي لم يزل يقول به بعض الصقور المجاهرين بتطرفهم ـ ان على الأمريكيين أن يستمروا «بالبقاء على المسار» على حد تعبير الرئيس بوش. وهذا كلام زائف، فحين يكون سائق مركبة ما سائراً في الطريق الخطأ ومتجهاً نحو الهاوية فان «البقاء على المسار» هو فكرة سيئة. ان أمة تعاني من سياسة فاشلة وباهظة الكلفة لا يخدمها بشكل حسن أولئك الذين يدعون الى المزيد من هذه السياسة ذاتها. كذلك فان من السذاجة أن نظن أن بوسعنا أن نحقق في المستقبل ما فشلنا في تحقيقه في الماضي. اننا عاجزون عن منع حدوث الاضطراب عند انسحابنا كعجزنا عن ايقاف التمرد عند حد. ولكننا حين ننسحب فاننا سنزيل سبباً رئيسياً من أسباب التمرد. وكما قال الميجر برنت ليلي (Brent Lilly)، رئيس فريق الشؤون المدنية لشاة البحرية، لمراسل جريدة واشنطن بوست (Washington Post) في 4 آب/أغسطس 2006 فانه «ما من أحد يريدنا هنا.. فاذا غادرنا تتوقف الهجمات كلّها، لأننا سنكون غير موجودين»، يضاف الى ذلك أن بوسعنا مساعدة العراقيين ـ وحماية مصالحنا ذاتها ـ بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبصقل حافات النزاع. والطريقة الأولى التي نستطيع بها المساعدة هي الاسهام في مجهود «للتجسير» بين الاحتلال والاستقلال التام.

ولتحقيق هذا الهدف، فان من الحكمة أن تطلب الحكومة العراقية قوة شرطة دولية لأمد قصير لتعمل خلال فترة الاحتلال وبعدها مباشرةً، يكون لهذه القوة واجب مؤقت فقط، مع وضع تاريخ محدد مسبقاً لانسحابها. ونقدر أن العراق سيحتاج الى مثل هذه القوة لمدة تناهز السنتين بعد الانسحاب الأمريكي بشكل كامل. وفي خلال تلك الفترة يجري تخفيض عدد هذه القوة بتؤدة ولكن باستمرار، على أن يشمل التخفيض عدد الأفراد ومدى الانتشار. وتكون أعمال القوة مقتصرة على تثبيت الأمن العام في البلاد. وبالتالي فان سلاح قوة الشرطة هذه ينبغي أن يكون محدوداً. لن تكون هناك حاجة لها للدبابات أو المدفعية أو الطائرات الهجومية، بل يقتصر السلاح على المعدات الخفيفة. وهي لن تحاول مقاتلة المتمردين كما فعلت القوات الأمريكية. والواقع أنه بعد انسحاب القوات النظامية الأمريكية والبريطانية والمرتزقة الأجانب التي يناهز عددهم خمسة وعشرين ألفاً، فان التمرد، الذي كان يهدف الى تحقيق هذا الهدف، سيفقد تأييد الرأي العام؛ ومن دون ذلك التأييد ولعدم وجود هدف وطني مشروع للتمرد فانه سيفقد سلطانه. عندئذ اما أن يلقي المسلحون سلاحهم أو يصبحون خارجين عن القانون. كانت مثل هذه النتيجة هي حصيلة التجربة للتمرد في الجزائر وكينيا وايرلندا وفي غيرها.

فاذا استحسنت الحكومة العراقية هذا الاقتراح، فانها ستجد أن مثل قوة «حفظ الاستقرار» الدولية هذه مقبولة جداً اذا تألفت من الأقطار العربية أو في الأقل من الأقطار الاسلامية. ولا بد من أن يكون من المحتمل، وعلى وجه التخصيص، الحصول، وبرعاية الجامعة العربية أو الأمم المتحدة، على فرق من ثلاثة آلاف فرد مثلاً من كل من المغرب والجزائر ومصر. واذا أمكن اقناع الأردن وسورية بالتخلي عن دعاواهم بشأن حكم العراق، فان من الممكن اشتراك قوات منهما في القوة المقترحة. أما اذا تطلب الأمر قوات اضافية، أو اذا كانت أي من الحكومات غير مقبولة من العراق، أو كانت هي ذاتها غير مستعدة للمشاركة، فان من الممكن الطلب من بعض الأقطار الاسلامية كباكستان وماليزيا واندونيسيا المشاركة بقوات منها. وقد تشرك أقطار أخرى بحسب خيار الحكومة العراقية.

سيكون من منفعة العراق وأمريكا معاً أن تقوم الولايات المتحدة بدفع كلفة هذه القوة. فاذا افترضنا أن كلفة القوة هي خمسمائة دولار للفرد الواحد يومياً وأن خمسة عشر ألفاً من الأفراد سيشكلون القوة ولمدة سنتين، فستكون الكلفة العمومية نحو ستة مليارات دولار. وهذا يعادل على وجه التقريب 2 في المئة من الكلفة التي تتحملها أمريكا عن فترة مشابهة من الاستمرار في الحرب. وهكذا ستكون القوة المقترحة بمثابة توفير مالي كبير للأمريكيين ـ ناهيك عن تجنب حدوث الاصابات في صفوف جنودهم ـ كما انها ستعطي العراق فرصة زمنية كافية لمساعدته في الابلال من صدمة الاحتلال بشكل لا يمس الحساسيات الوطنية.

هذا وينبغي أن يُدفع العون المالي الأمريكي الى الحكومة العراقية، لتقوم هذه الحكومة عندئذ بـ «استئجار» خدمات القوات على أساس حكومة مقابل حكومة. اضافة الى ذلك، وبما أن القوة العسكرية الأمريكية لديها الآن أعداد هائلة من المعدات في العراق، فان أجزاء مناسبة منها (خصوصاً وسائل النقل ووسائل الاتصالات والأسلحة الخفيفة) يمكن أن تسلم الى هذه القوة الجديدة المتعددة الجنسيات عوضاً عن اعادة شحنها الى الخارج أو تدميرها.

ـ اذا طلبت الحكومة العراقية، خلال فترة الانسحاب، مساعدة أمريكا فعلى هذه القيام بكل ما في وسعها للمساعدة في تكوين وتدريب قوة شرطة وطنية دائمة تتألف من مواطنين عراقيين وذلك لتحل محل القوة الدولية المؤقتة. ان من مصلحة العراق الوطنية ومن مصلحة الحكومة الحالية أو أي حكومة أخرى تتألف في المستقبل، أن توفر بأسرع وقت ممكن الأمن العام لمواطنيها. وما أن تنسحب القوات الأمريكية فان من غير المحتمل أن يستمر الجمهور العراقي في مساعدة المتمردين. لذا فان من المؤكد أن ينخفض مستوى القتال. كان هذا ما جرى في كل حرب عصابات أخرى مشابهة. ولكن ما ان يفقد التمرد تبريره الوطني حتى تظهر مخاطر جديدة لتواجه العراق، ومنها خطر ظهور «أمراء الحرب» (كما حدث في أفغانستان)، وغير ذلك من أشكال الاجرام الواسع النطاق. ومن أفضل الطرق لمعالجة هذا الانهيار في النظام العام هو مزيج من قوة الشرطة الوطنية الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية وحراس محليين في الأحياء والقرى ومناطق العشائر.

صعوبات تأسيس قوة وطنية

ـ ان تأسيس قوة شرطة وطنية في العراق هو في غاية الصعوبة. فقد تفاقمت الانقسامات الاثنية والدينية والسياسية الاقليمية بفعل الاحتلال. وهي الآن انقسامات مريرة بدرجة من الحدة بحيث انها قد تحول من دون وجود منظمة موحدة في الوقت الحاضر في الأقل. لهذا السبب، ولغيره، يحتاج العراق الى فترة تهدئة، والى مساعدة أمنية متعددة الجنسيات بعد الانسحاب الأمريكي. ومن الواضح أن أمريكا لا يمكن أن تكون هي الجهة التي تتغلب على ارث الماضي الحزين، فبعد ثلاث سنوات من الجهد الأمريكي نجد «أن الشرطة هي عبارة عن قوة مهلهلة لا تحسن أداء وظائفها على الشكل الصحيح ما أدى الى ايصال العراق الى حافة حرب أهلية»(25). ان انشاء قوة شرطة وطنية يمكن استخدامها بالحدود الدنيا هو مهمة وطنية عراقية ويجب أن يكون كذلك، وسيكون التدخل الأمريكي فيه (كما كان سابقاً) أمراً يعطي نتائج عكسية. ان انشاء قوة شرطة وطنية وترسيخها سيتطلب بضع سنين قد تتراوح من أربع الى خمس سنوات، وان كانت ستبدأ العمل تدريجياً من بداية الجلاء الأمريكي وتأسيس قوة حفظ السلام العربية أو الاسلامية. اننا نقترح أن تتضمن حزمة الانسحاب الأمريكي توفير مبلغ مليار دولار لمساعدة الحكومة العراقية لتأسيس تلك القوة وتدريبها وتجهيزها. ان هذا المبلغ يشكل على وجه التقريب كلفة أربعة أيام فقط من الاحتلال الأمريكي.

ان قوة الشرطة الوطنية يمكن الى درجة كبيرة، سواء رغبت حكومة الولايات المتحدة أو أي حكومة عراقية أو لم ترغب في ذلك، أن تُرفد بحرس شعبي يتألف من أبناء مناطق السكن والقرى والعشائر. ان مثل هذه المجموعات أمر تقليدي في المجتمع العراقي. ولكنها في الظروف الحالية تشكل سيفاً ذا حدين. انها على أية حال تعكس الطوائف الاثنية والدينية والسياسية التي تقوم بحراستها، والتي أتى أفرادها من بين صفوفها. وطالما كانت هذه المجموعات مقتصرة على طوائفها وتخضع لمراقبة دقيقة من قبل حكومة منفتحة ورؤوفة نسبياً، فانها ستساعد على توفير الأمن، وتتيح المجال أن تسير الأمور بشكل طبيعي خارج مناطقها، بيد أنها مجموعات ستهدد النظام العام. هناك طريقتان لضبط هذه المجموعات: الأولى شرطة حكومية مركزية، والثانية زعماء الطوائف التي تعود اليها. وليس هناك دور مفيد لتقوم به أمريكا في هذا الميدان كما أظهرت التجربة على أمريكا أن تطلق في الحال سراح أسرى الحرب الذين تحتجزهم، وأن تغلق مراكز الاعتقال التابعة لها. انها قد بدأت سلفاً بهذه العملية وان على نطاق صغير (انظر ص 115ـ 116 لاحقاً).

ـ ليس من مصلحة العراق التشجيع على تنامي تسليح ثقيل لجيش عراقي يعاد تأسيسه. ويترتب على الحكومة العراقية المدنية أن تأخذ في الاعتبار عند النظر في سياستها لانشاء جيش عراقي نظامي ما قامت به الجيوش العراقية السابقة من أعمال متكررة ضد الحكومات المدنية والمواطنين العراقيين. لم تكن الجيوش العراقية من مصادر الدفاع بل من مصادر التمزق. وهكذا والى أن يتاح للمؤسسات المدنية التي توفر التوازن، الوقت الكافي والفرصة المؤاتية للنمو والازدهار، فان تأسيس جيش هو في غير صالح العراق. ان أمريكا لا تستطيع أن تمنع اعادة تأسيس جيش عراقي، ولكنها عليها ألا تقوم، كما تفعل الآن، بالتشجيع على ذلك بكلفة تقدر بمبلغ 2,2 مليار دولار. ان عليها كلما كان ذلك ممكناً أن تشجع على نقل الجنود الذين قامت بتجنيدهم سلفاً الى قوة شرطة وطنية أو الى فرقة اعمار وطنية على غرار نموذج معدل لفريق المهندسين الأمريكي لكي يتولى اعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب.

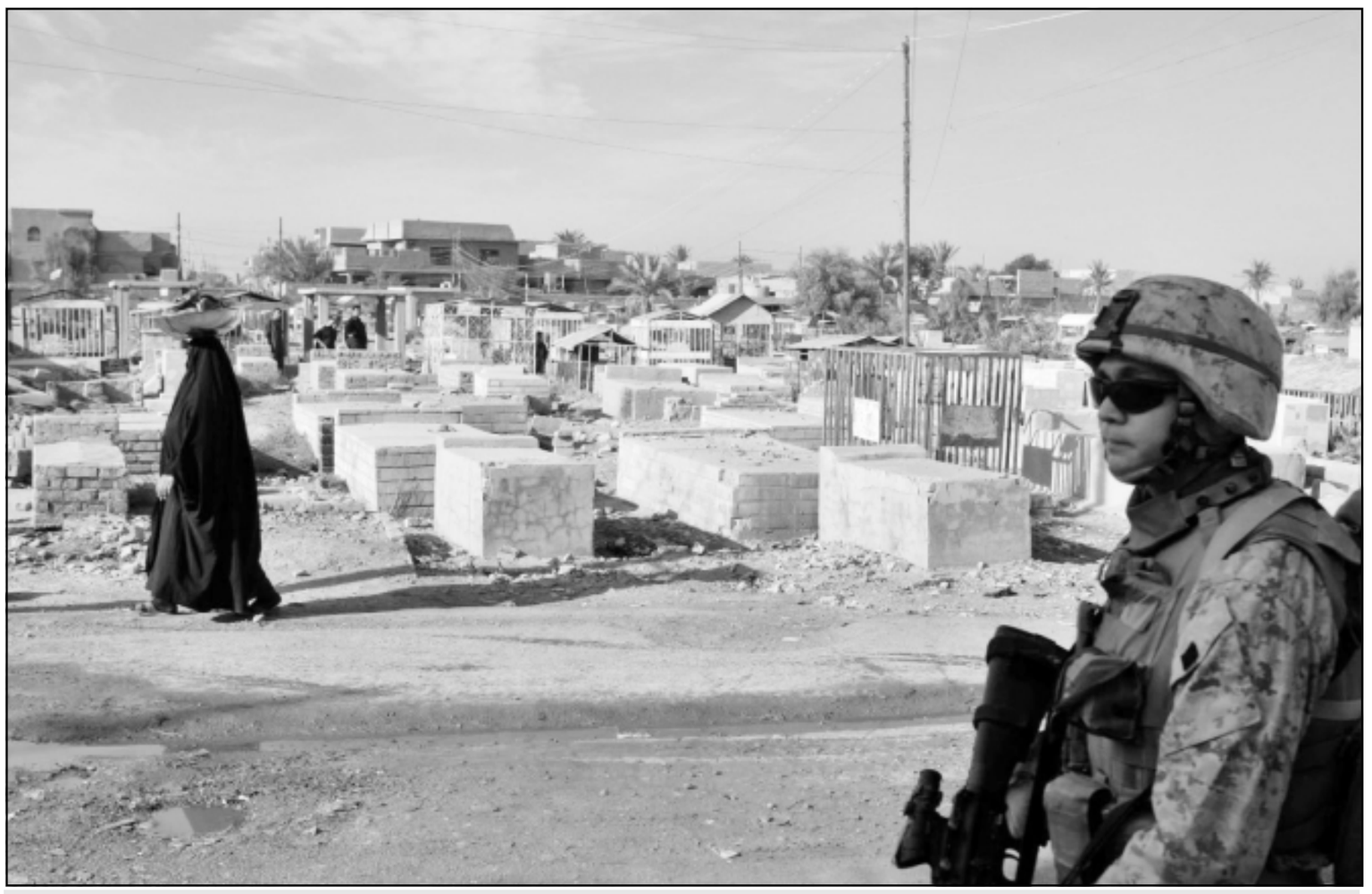

ان غزو العراق كان من بعض الجوانب فشلاً ذريعاً أكثر من فشل تجربتنا المحزنة والدموية في فييتنام. ان نائب الرئيس ديك تشيني مستمر في معارضته للانسحاب كما فعل في برنامج لفضائية (CNN) قائلاً: «ان أسوأ شيء ممكن على الاطلاق يمكننا أن نقوم به الآن هو تشجيع الارهابيين على القيام بما يريدوننا أن نقوم به بالضبط وهو أن نرحل». على العكس... فلو كان الارهابيون أذكياء لأرادوا منا أن نبقى لأننا نهيىء لهم الظروف التي يزدهرون فيها..